الرؤية العربية لمستقبل قطاع غزة

وخصوصاً مصر

د. وحيد عبد المجيد

أكثر ما يفتقده النظام الإقليمي العربي منذ سنوات طويلة هو الرؤية المستقبلية المتكاملة التي يمكن بناء استراتيجيات ووضع تكتيكات في إطارها. لا يمتلك هذا النظام، ودوله الأعضاء كلها، أكثر من مواقف عامة، وأحيانا مغرقة في العمومية على نحو لا يميزها عن الأمنيات من ناحية والشعارات من ناحية أخرى. ولذلك فكلما كانت القضية التي يفترض تحديد موقف بشأنها محددة بدقة، غابت الرؤية وبدا الموقف العام تجاهها أكثر إبهاماً منه في حالة ما اصطلح على تسميته القضايا الكبرى وفى مقدمتها قضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي.

ولذلك فإذا سألنا عن الرؤية العربية لقضية فلسطين الآن، وجدنا مواقف تحاول المزج بين ما بقى مما كان يعتبر ثوابت عربية تجاهها وما يستجد في ظل ضرورات عملية هي محصلة إخفاق كبير في إدارة الصراع الأكثر تأثيراً على العالم العربي والشرق الأوسط عموماً منذ انفجاره إقليمياً في العام 1948. لدينا ما يجوز اعتباره تجاوزاً (رؤية) عامة في المبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة بيروت في مارس 2002. ولا تقدم هذه الرؤية أكثر من تصور شديد العمومية يعيد الربط بين انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وإقامة علاقات سلام معها. فهذه المبادرة لا تقدم رؤية بالمعنى الكامل، فضلا عن أنها تخلو من أي استراتيجية للحركة، فهي لم تكن أكثر من إعلان موقف مستقبلي يقول إذا حدث كذا سيكون موقفنا كذا. وما ينقص هذه (الرؤية)، لكي تكون رؤية حقاً، هو بناء استراتيجية للعمل العربي المشترك وفقا لها والتوافق على خطط لمباشرة هذا العمل ومتابعته وتقويمه دورياً لتطوير تلك الخطط، وهكذا.

فالرؤية السياسية المستقبلية ليست مجرد إعلان عام يصدر للعودة إليه عند الحاجة، وإنما هي الإطار الذي يساعد وجوده على تحديد الاتجاه استراتيجياً وتكتيكياً. فهل نطلب، إذن وبهذا المعنى، من النظام العربي الرسمي ما لا يستطيعه أو ما لا طاقة له به؟

الإجابة هي بالإيجاب لأن حال هذا النظام لا تسمح بإنتاج رؤية للعمل على أساسها. أقصى ما يستطيعه هو إيجاد توافق شكلي على بيانات وإعلانات بالغة العمومية، وتجنب حدوث خلافات عليها لا يتحملها هذا النظام المأزوم على مستويين:

أولهما، مستوى التنظيم الإقليمي المشلول فعليا نتيجة الأزمة التي تضرب أعضاءه (دول الجامعة العربية) وبسبب ضعف كفاءته وقلة فاعليته وتعوده على صيغات روتينية للعمل لا يجيد معظم موظفيه غيرها. فقد أصبح دور الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الآن هو البحث عن صياغات لبيانات وإعلانات تصدر عن اجتماعاتها سواء على المستوى الوزاري أو على مستوى القمة. ولا يريد أعضاؤها منها أكثر من أن تكون جهاز للصياغة يحترف إعادة إنتاج بيانات وقرارات نمطية.

ثانيهما، مستوى الدول الأعضاء في الجامعة ونظم الحكم فيها. فهذه نظم تختلف في كل شيء تقريبا من حيث شكلها وهيكلها وتركيبها واتجاهاتها وعلاقاتها بالمجتمع الدولي وقواه الكبرى، ولكن يجمعها قاسم مشترك أساسي هو أنها تعانى أزمتين تعتبران الأخطر على الإطلاق بالنسبة إلى أي نظام سياسي، وهما أزمة الشرعية وأزمة الفاعلية. ولذلك بات طموحها محصوراً في العمل على تعزيز إمكانات استمرارها في السلطة. ولكنها لا تمتلك الكفاءة اللازمة للسعي إلى تحقيق هذا الهدف من دون تأثير فادح على مجتمعاتها وبالتالي على مستقبل الأمة في مجملها.

لم تجد نظم الحكم سبيلاً لضمان استمرارها إلا وقف التطور الطبيعي للمجتمعات. فأخذ هذا التطور مسارات عشوائية مرتبكة. وانعكس هذا التشوه على النظام العربي الرسمي الذي صار إلى جمود لا مثيل له في تاريخ النظم الإقليمية في العالم المعاصر. هذا الجمود أظهر التناقض جلياً بين شيخوخة دبت في أوصال النظام العربي، كما أعضاؤه في مختلف دول هذا النظام بأشكال مختلفة، وشباب المجتمعات العربية الذي يبدو حائراً فاقد الاتجاه. وعندما يتلازم الجمود والشيخوخة، أو يجتمع العجز عن الحركة وتصلب الشرايين، يصبح العلاج صعباً أو قل أكثر صعوبة من ذي قبل حتى إذا أدرك المريض حاجته إلى هذا العلاج. لم يكن ممكناً لنظم الحكم العربية إلا أن تفهم أن الحرب على العراق كانت جزءاً من رؤية أوسع لإعادة ترتيب العالم العربي، وبالتالي الشرق الأوسط، بدءاً بتفكيكه. وكان سهلاً أن تعرف أن السبيل الوحيد لتجنب النتائج الكارثية لهذه الرؤية هو أن تشرع في إصلاح أوضاعها سواء الداخلية أو الإقليمية.

ولكن على مدى ما يقرب من ثلاث سنوات، منذ شن الحرب على العراق، لم يحدث إلا أقل القليل في مجال الإصلاح الداخلي وعلى صعيد إصلاح النظام العربي على حد سواء. فبعد بداية بدت مبشرة بدرجة أو بأخرى عبر مبادرة سبع حكومات عربية بطرح تصوراتها وأفكارها لإصلاح الجامعة والعمل العربي المشترك. أي النظام العربي الرسمي، تبين أن الجمود هو أقوى ما يمتلكه العرب الآن. وحتى ما أمكن التوصل إليه بجهد جهيد في قمة تونس 2004، وهو أدنى من الحد الأدنى اللازم للإصلاح، كان أكبر من قدرة نظام تجمد على أن يحققه. أقرت قمة تونس وثيقتين لا بأس بهما كبداية أولى، وهما (وثيقة عهد للوفاق والتضامن)، و(وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح في الوطن العربي).

الأولى، أقرت تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ودمج الإصلاحات اللازمة لتفعيل دور الجامعة في بنيته. والثانية، كانت إعلاناً بشأن مبادئ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية اللازمة في الدول العربية. وهى في مجملها بعض ما دعا إليه الإصلاحيون العرب منذ سنوات.

ولكن الوثيقتين توارتا، ثم أصبحتا نسياً منسياً أو كادتا. وعندما حلّ موعد قمة الجزائر، بعد عشرة شهور تقريباً، على إقرارها في قمة تونس، لم يرد لهما ذكر إلا بشكل عابر. ومن بين أكثر من عشرة إصلاحات تضمنتها (وثيقة عهد للوفاق والتضامن)، لم يحدث تقدم إلا في اثنين

من أقلها أهمية على الإطلاق، وهما إنشاء برلمان عربي موحد بالرغم من عدم وجود برلمانات حقيقية في الدول العربية، وإنشاء هيئة لمتابعة تنفيذ القرارات والالتزامات العربية تقوم على آليتين موجودتين بالفعل ولم يلمس أحد أثراً لهما، وهما الترويكا الخاصة بالقمة والترويكا الخاصة بمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

وإذا كانت هذه هي حال النظام العربي الرسمي، فكيف ننتظر منه رؤية لتطور بالغ الأهمية في قضية فلسطين مثل سحب قوات الاحتلال والمستوطنين من داخل قطاع غزة، بكل ما يمكن أن يترتب عليه من آثار على مستقبل هذه القضية. وما ينطبق على النظام العربي الرسمي، ينطبق على دوله المعنية مباشرة، أو بدرجة كبيرة، بقضية فلسطين.

فليس لدى أي منها رؤية بالمعنى الدقيق، الذي سبق توضيحه، لهذا المستقبل. ولكن هذا لا يمنع وجود رؤية جزئية للغاية لكل منها بشأن علاقة مستقبل قطاع غزة بالأوضاع في هذه الدولة العربية أو تلك، وخصوصاً إذا كانت هناك مخاطر محتملة على هذه الأوضاع. فالاتجاه العام لرؤية دول مثل مصر والأردن وسوريا والسعودية لمستقبل قطاع غزة تحدده حسابات كل منها بخصوص مخاطر محتملة أو ممكنة عليها في المقام الأول، ثم على قضية فلسطين بعد ذلك.

فعلى صعيد مستقبل القطاع نفسه، وعلاقته بمصير القضية الفلسطينية، يمكن ملاحظة قاسم مشترك بين هذه الدول مؤداه تمنى أن يكون خروج قوات الاحتلال والمستوطنين منه بداية وليس نهاية، وأن يعقبه تنفيذ خطة (خريطة الطريق). ولكن بالنسبة إلى سوريا، يظل لديها إلى جانب هذه الأمنية أو بالتوازي معها هاجس الخوف من أن يكون تفعيل عملية تسوية قضية فلسطين على حساب قضية الجولان. وقد ظهر هذا الهامش، أول ما ظهر، في العام 1992 عقب فوز حزب العمل الإسرائيلي في الانتخابات واتجاه حكومة اسحق رابين إلى إعطاء دفعة للمفاوضات على المسار الفلسطيني. كان منهج حكومة شامير السابقة، منذ بدء المفاوضات الثنائية عقب مؤتمر مدريد في العام 1991، هو تجميد مختلف المسارات فعلياً. فلما جاءت حكومة رابين، أخذت في التلاعب بالمسارين السوري والفلسطيني لتعميق التناقض بين ظرفيهما ودفع كل منهما إلى تقديم تنازلات أكبر خوفا من أن يسبقه الطرف الآخر إلى اتفاق سلام.

وبالرغم من أن هذا الهاجس تراجع منذ انهيار عملية أوسلو، أو يفترض ذلك، فمازال له أثر ما على السياسة السورية بدرجة أقل بكثير. ومع ذلك يظل ثمة قاسم مشترك بين مواقف الدول العربية الأربع بشأن تمنى أن يكون الخروج الإسرائيلي من قطاع غزة بداية لحلٍ مماثلٍ في الضفة الغربية. وعبر الملكان عبد الله السعودي والأردني عن هذا المعنى بشكل متكرر. فقد أعرب العاهل السعودي مثلاً عن تطلعه إلى أن يكون (الانسحاب) الإسرائيلي من غزة خطوة تتلوها خطوات للانسحاب من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة ليتمكن الشعب الفلسطيني من بناء دولته وعاصمتها القدس، وتمسك بلاده بالمبادرة التي كان قد طرحها وتبنتها قمة بيروت

العربية 2002. كما ربط إكمال (الانسحاب) الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية بانسحاب من الجولان أيضاً.

وفى الاتجاه نفسه اعتبر العاهل الأردني (الانسحاب) من غزة خطوة مهمة في تاريخ قضية فلسطين، داعياً إلى انسحاب من الضفة الغربية كذلك وفق (خريطة الطريق) لإقامة دولة فلسطينية مترابطة جغرافيا وقابلة للحياة. وكان بعض تصريحاته بهذا المعنى خلال لقائه وزير الدفاع الإسرائيلي في 4 آب/ أغسطس 2005، ثم في لقائه رئيس الوزراء الإسرائيلي في 17 من الشهر نفسه على هامش القمة العالمية بالأمم المتحدة.

وكان هذا هو أيضا الاتجاه العام للخطاب الرسمي المصري، الذي برز فيه بشكل خاص اهتمام بالتنبيه إلى أهمية حسن إدارة القطاع والتحذير من خطر أي صدام بين الفصائل.

أما الخطاب الرسمي السوري فقد تميز، فضلاً عن الاتجاه العام الذي يطالب بانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، بإبراز معنى أن إسرائيل قد تحقق انتصاراً عسكرياً وقد تحتل أرضاً عربية، ولكن نهايتها المحتومة هي الانكفاء أمام ضربات المقاومة وصمود الجماهير، مع الربط بين حالتي غزة وجنوب لبنان في هذا الإطار.

ولكن كل هذا ليس أكثر من إعلان موقف شديد العمومية تجاه قضية بالغة التعقيد. ولم يكن هناك تصور يقترب بدرجة أو بأخرى من (الرؤية) بمعناها المحدد إلا في الجوانب التي يمكن أن يؤثر فيها مستقبل غزة على بعض هذه الدول. وينطبق ذلك على مصر بصفة خاصة، وعلى الأردن بدرجة أقل. فمعروفة بطبيعة الحال العلاقة الخاصة جغرافياً وتاريخياً، وبالتالي سياسياً وحدودياً، بين مصر وقطاع غزة. ثم أن مصر هي التي قامت بأكبر دور على الإطلاق في عملية الإعداد لخروج قوات الاحتلال والمستوطنين من القطاع. ولم يكن هذا الانغماس المصري الشديد إلا نتيجة إدراك أن وضع القطاع الجديد سيكون له أثر كبير ومباشر على مصر، وأن هذا الأثر يمكن أن يكون سلبياً ويمثل تهديداً لها.

ويمكن الحديث عن ثلاثة أنواع من هذا التهديد عملت مصر، وتعمل، على تجنبها:

أولاً: التهديد الذي ينتج عن تحويل قطاع غزة إلى سجن كبير لأهله على نحو يمكن أن يمثل ضغطاً على مصر لأن حدودها مع القطاع ستكون هي المتنفس الوحيد لهم في هذه الحال. وكان تدفق عشرات آلاف الفلسطينيين عبر هذه الحدود في الأيام الأولى عقب خروج القوات والمستوطنين مؤشراً لما يمكن أن يبلغه هذا التهديد إذا لم يتم التوصل إلى تسوية معقولة لقضية المعابر والممرات ثم لمسألة مياه وأجواء القطاع. وهذا هو التهديد الأدنى، ولكن خطره قد يزداد مع الوقت.

ثانياً التهديد الذي يمكن أن ينتج عن نجاح ذراع عسكري أو آخر لهذا الفصيل الفلسطيني أو ذاك في تهريب أسلحة وذخائر عبر الحدود مع مصر. وهذا تهديد يؤثر على العلاقات المصرية - الإسرائيلية ويبث فيها توتراً لا تريده القاهرة حتى لا يكون باباً جديداً لضغوط

أمريكية في مرحلة انتقال صعبة يجتازها نظام الحكم المصري.

ثالثاً: التهديد الذي يمكن أن يترتب على سيطرة حركة (حماس) منفردة أو متحالفة مع فصائل أخرى على قطاع غزة في حال عجز السلطة الفلسطينية عن إدارة القطاع أو حدوث فوضى تؤدى إلى انهيار النظام العام. وبالرغم من أن هذا افتراض ضعيف واحتمال محدود، فهو يثير قلقاً ليس فقط في مصر ولكن أيضاً في باقي الدول العربية المعنية، وخصوصا الأردن. وحتى النظام السوري الذي نجح في الفصل بين سياسته ضد الحركات الإسلامية في بلاده وفى غيرها، لا بد أن يقلقه مثل هذا الاحتمال الذي يمكن أن يقوى شوكة تنظيم الإخوان المسلمين المحظور في دمشق. فحركة (حماس) هي في النهاية امتداد لجماعة الإخوان التي تمثل تحدياً لنظم الحكم في مصر وسوريا والأردن بدرجات وأشكال مختلفة، وبغض النظر عن طبيعة العلاقة بينها وبين كل من هذه النظم.

غير أن مصر هي أكثر الدول العربية امتلاكاً لرؤية محددة في هذا المجال لا تقتصر على إدراك التهديد، وإنما تشمل وضع خطط بهدف تجنبه أو تقليص خطره والتحرك في أكثر من اتجاه. فهناك التحرك المستمر الذي يسعى إلى إقناع الفصائل الفلسطينية بمواصلة التهدئة التي اتفقت عليها في الجولة الأخيرة لحوارها الذي رعته القاهرة في مطلع العام الجاري. ويتوازى معه تحرك لإقناع إسرائيل بالحد من اعتداءاتها التي تأخذ شكل ملاحقات ومداهمات لاغتيال أو اعتقال (مطلوبين) تتهمهم بالإعداد لعمليات فدائية ضدها. وهى تبرر انتهاكاتها بأنها تهدف إلى منع تنفيذ هذه العمليات. ونظراً لعدم قدرة مصر على تغيير هذا الموقف الإسرائيلي، فقد ركزت على التحرك الفوري لاحتواء التصعيد العسكري الذي يترتب على رد قوى لأحد الفصائل على الانتهاكات الإسرائيلية وتجنب أن يؤدى هذا التصعيد إلى إشعال قطاع غزة على نحو قد يقود إلى صدام بين السلطة وأحد أو بعض الفصائل يؤدى بدوره إلى حال فوضى. وتعتمد مصر، في ذلك، على علاقة طيبة كونتها مع مختلف الفصائل، بما فيها قيادة حركتي (حماس) و(الجهاد) على مدى سنوات من الاتصال المباشر.

هذه التحركات المصرية التي تهدف إلى تجنب أو تقليص التهديد الذي يمكن أن ينتج عن قطاع غزة في وضعه الراهن تندرج في إطار رؤية هي الأكثر تحديداً ووضوحاً في كل ما يتعلق بمستقبل القطاع. والهدف الأبعد لهذه الرؤية هو إحباط (حل) يمكن أن تسعى إسرائيل إلى فرضه تدريجياً من خلال خلق حقائق تؤدى إليه على الأرض، وهو إعادة الوضع – ولكن بشكل آخر – إلى ما كان عليه قبل حرب 1967 عندما كانت مصر مسؤولة عن القطاع.

ولكن إذا كان لدى مصر مثل هذه الرؤية تجاه تهديد يبدو بعيداً حتى الآن، ولكنه قابل لأن يقترب، فليس ثمة ما يدل على أن لدى الأردن بدوره رؤية لما يمكن أن يخض في هذا التهديد إذا اقترب بالفعل. فالأرجح أنه إذا لجأت إسرائيل إلى هذا (الحل)، لن يكون مقصوراً على قطاع غزة، بل سيشمل الضفة الغربية التي ستسعى إلى إعطاء الأردن مسؤولية عنها بشكل أو

بآخر بعد اقتطاع أكثر من نصف مساحتها لمصلحة الكتل الاستيطانية والجدار العازل.

صحيح أن هذا (الحل) يبدو بعيدا الآن بعد حقبة طويلة انحسر فيها خيار (الكونفدرالية الأردنية - الفلسطينية) وأصبح جزءاً من تاريخ تجاوزه النضال الوطني الفلسطيني. ولكن هذا لا يمنع تجديده إذا أصبح خيار الدولة الفلسطينية المستقلة صعباً أو مستحيلاً. وهذا هو ما يحدث على الأرض الآن بالنسبة إلى دولة تشمل معظم الضفة الغربية، حتى لا نقول كاملها، وتتمتع بترابط جغرافي بين أجزائها. كما أن هذا (الخيار الأردني) عاد يلقى قبولا لدى بعض أقطاب المؤسسة العسكرية الصهيونية.

ومن الناحية العملية، لن يكون في إمكان إسرائيل أن تلجأ إلى (حل) يعيد مصر إلى قطاع غزة بشكل من الأشكال بمعزل عن ارتباط ما بين الأردن والضفة.

وليس هناك، بعد، موقف أردني واضح تجاه هذا الاحتمال الذي قد يمثل تهديدا لعمان، وقد ينطوي على مصلحة لها حسب الظروف التي يمكن أن يطرح فيها. وربما يجوز القول إن لجوء إسرائيل إلى الخيار الأردني في الضفة يمثل تهديدا لعمان، مثلما يمثل الخيار المصري في غزة تهديداً للقاهرة، إلا في حال انهيار السلطة الفلسطينية وتدفق عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى المملكة طلبا للجوء على نحو يمثل خطراً على استقرار الأردن.

وهكذا، فبالرغم من أن العلاقة الوثيقة بين مصر وقطاع غزة فرضت على القاهرة تطوير رؤية لمستقبل هذا القطاع في الجانب الذي يؤثر عليها، وأن صلة الأردن بالضفة الغربية تفرض عليه أن يطور بدوره رؤية مماثلة، فالمشكلة أوسع نطاقاً من مصر ومن الأردن وأكبر حجما وأثرا من أن تُحصر في هذا الإطار.

إن مستقبل القطاع يؤثر بالضرورة في مستقبل الضفة ويحدد مصير فلسطين وموقعها في المنطقة. وكل ذلك يؤثر على النظام العربي الرسمي ودوله. ولو أن هناك بقية من حيوية في هذا النظام، لما غابت عنه الرؤية حيث لا يصح أن تغيب.